

Distr.: General
23 March 2010الجمعية العامة الدورة الرابعة والستون
البند ٥٧ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/424/Add.3)]

٢١٨/٦٤ - تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٠٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١١/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٠٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة أشد الفئات ضعفاً من السكان،

وإذ تؤكد أيضاً أن الصحة والتعليم أساس تنمية الموارد البشرية،

وإذ ترحب بالجهود الحثيثة التي بذلت على مر السنين، وإذ تسلم، مع ذلك، بأن العديد من البلدان لا تزال تواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للموارد البشرية يتطلبان في كثير من الأحيان موارد وقدرات ليست متاحة دوماً في البلدان النامية،

وإذ تقر بأن الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية ستزيد من تقليص قدرة العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات التي تقف في طريق



تنمية الموارد البشرية والتصدي لها وعلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية أصبحت أكثر أهمية في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة للحد من أسوأ الآثار المترتبة على الأزمة وإرساء أسس الانتعاش المستدام في المستقبل،

وإذ تعترف بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وبضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد واغتنام الفرص التي تتيحها لها، وإذ تسلّم بأن الهجرة تحقق منافع للمجتمع العالمي كما تطرح أمامه تحديات، وإذ تؤكد أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يقوض الجهود المبذولة في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين تتسم بأهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن الاستثمار في تنمية المرأة والفتاة له أثر مضاعف، وبخاصة في الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المطرد في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في المجالات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،

وإذ تقر بأن التعليم عامل أساسي في تعزيز تنمية الإمكانات البشرية والمساواة والتفاهم بين الشعوب، وكذلك في استدامة النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، وإذ تقر أيضا بأن من الضروري لتحقيق تلك الغايات أن يكون التعليم الجيد متاحا للجميع، بمن فيهم الشعوب الأصلية والفتيات والنساء وسكان الريف والأشخاص ذوو الإعاقة،

وإذ تؤكد أن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية وضرورة زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - **تؤكد** ضرورة أن تشدد الدول الأعضاء على تنمية الموارد البشرية وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للقضاء

(١) A/64/329.

على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من أجل كفالة أن يضع جميع أصحاب المصلحة في التنمية الوطنية الآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية في الاعتبار؛

٣ - تشجع الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لتنمية الموارد البشرية استناداً إلى أهداف التنمية الوطنية التي تكفل وجود صلة قوية بين التعليم والتدريب والعمالة وتساعد على الحفاظ على قوة عاملة منتجة وتنافسية وتلبي احتياجات الاقتصاد؛

٤ - تؤكد ضرورة أن يشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية جزءاً لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على تنمية الهياكل الأساسية وبناء القدرات، بما يشمل التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٥ - تشجع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وعلى اعتماد سياسات تعزز شبكات الأمان القائمة وتحمي الفئات الضعيفة وتعزز الاستهلاك والإنتاج على الصعيد المحلي، وبخاصة لتخفيف آثار الأزمة ووقاية الناس من الوقوع في براثن الفقر، وتعترف، في هذا الصدد، بأن العديد من البلدان النامية تنقصها الموارد المالية والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية، وتقر بضرورة التعبئة المتواصلة لموارد إضافية على الصعيدين المحلي والدولي؛

٦ - تشدد على ضرورة أن تعتمد الدول الأعضاء نهجاً وآليات شاملة لعدة قطاعات لتحديد الاحتياجات في مجال تنمية الموارد البشرية في الأجلين المتوسط والطويل لجميع قطاعات الاقتصاد، وأن تضع وتنفذ سياسات وبرامج لتلبية تلك الاحتياجات؛

٧ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتشجع المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، حسب الاقتضاء وعلى أساس شروط يتفق عليها؛

٨ - تهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى في مواردها البشرية، وبخاصة في أفريقيا؛

٩ - تؤكد أن التنمية المستدامة تعتمد على عدة أمور، من بينها الموارد البشرية العفية، وتهيب بالدول الأعضاء مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، وتحث على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة بعدة وسائل، منها تبادل أفضل

الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية والحصول على الأدوية وتدريب العاملين في المجال الصحي ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة وذات نوعية جيدة، وتؤكد، في هذا الصدد، ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وبخاصة التمويل الخارجي، ومواءمتهما على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وتوجيههما إلى البلدان المستفيدة بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

١٠ - تشجع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتشجيع اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل إزاء الهجرة الدولية والتنمية، وبخاصة عن طريق بناء الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك القدرات اللازمة لإدارة الهجرة، وتكرر التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة النظر في الكيفية التي تؤثر بها هجرة الأشخاص ذوي المهارات والمستويات التعليمية العالية في الجهود الإنمائية للبلدان النامية؛

١١ - تدعو إلى اتخاذ خطوات لإدماج المنظورات الجنسانية في تنمية الموارد البشرية، بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة وإمكانية ممارستها الأنشطة الإنتاجية، وتشدد، في هذا الصدد، على ضرورة كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في وضع وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات والإجراءات؛

١٢ - تؤكد أهمية مساهمة القطاعين العام والخاص في تلبية الاحتياجات التدريبية والتعليمية على الصعيد الوطني لدعم كفاءة أداء المؤسسات وتلبية احتياجات الاقتصاد سريع التغير، وتشجع على التكامل بين تلك المساهمات، بطرق منها زيادة استخدام شراكات وحوافز القطاعين العام والخاص؛

١٣ - تدعو إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تولى أولوية عليا لتحسين وتوسيع نطاق محو الأمية والكفاءة العلمية، بطرق منها توفير التعليم العالي والتعليم الفني والمهني وتعليم الكبار، وتؤكد ضرورة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث، إتمام مرحلة التعليم الابتدائي والالتحاق بجميع مراحل التعليم على قدم المساواة، بحلول عام ٢٠١٥؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً يتضمن استعراضاً للدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بشأن الاحتياجات اللازمة لتنمية الموارد البشرية لمساعدة البلدان على الحد من الآثار السلبية للأزمات والتغلب عليها والتقدم نحو مسار أكثر استدامة لتحقيق التنمية؛

١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، البند الفرعي المعنون "تنمية الموارد البشرية".

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩